٦ – تحديد ما إذا كان هناك تأثير سلبي على الأداء التربوي والنمو الطبيعي.

٧ – مراجعة التعريفات والإجراءات القانونية التي تخص التقويم التربوي للمعاقين عقليا، والتحقق من مدى تطبيق الإجراءات المطلوبة في تقويمهم.

٨ – مراجعة جميع المعلومات التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان الطالب معاقا عقليا أم لا (عبيد، ٢٠٠٧: ١١٧).

الاتجاه التكاملي في تشخيص الإعاقة العقلية:

يجمع الاتجاه التكاملي في تشخيص الإعاقة العقلية بين الاتجاه الطبي، والاتجاه السيكومتري، والاتجاه الاجتماعي، والاتجاه التربوي، حيث تتطلب عملية قياس وتشخيص حالات الإعاقة العقلية وفق الاتجاه التكاملي تكوين فريق مشترك من كل من طبيب الأطفال، والأخصائي النفسي، وأخصائي التربية الخاصة، وتكون مهمته إعداد تقرير مشترك عن حالة الطفل الذي تمت إحالته بغرض التشخيص ومن ثم بغرض الإحالة إلى المكان المناسب فيما بعد (الروسان، ٢٠١٠: ٧٨).

ويجب أن تتم عملية التشخيص ضمن برنامج متكامل من قبل فريق من المتخصصين، بحيث يشمل جوانب النمو الجسمية والحسية والحركية والعقلية والانفعالية والاجتماعية حتى يظهر جوانب القصور والضعف بدقة، مما يساعد على تقديم الخدمات العلاجية والتأهيلية المتكاملة اللازمة للارتقاء بالطفل وتنميته في جميع نواحي النمو في نفس الوقت بحيث لا يتم الاهتمام بناحية أو أكثر دون النواحي الأخرى.

ويتفق الباحثون على ضرورة التقويم الشامل والتشخيص التكاملي أو متعدد الأبعاد في تحديد الإعاقة العقلية، وعلى عدم الاعتماد على اختبارات الذكاء وحدها في هذا الصدد بحيث يغطي

التشخيص التكاملي النواحي والجوانب التكوينية والصحية والنفسية والأسرية والاجتماعية والتربوية والتعليمية، وبذلك يكون التشخيص شاملاً لكل مظاهر الإعاقة. ويشمل التشخيص التكاملي الجوانب التالية:

١ – التشخيص الطبي:

ويتم بواسطة طبيب الأطفال للتعرف على الحالة الطبية والعضوية والفسيولوجية. وفيه يتم فحص النمو الحركي والحواس، والجهاز العصبي، والنمو الجسمي، لملاحظة الإعاقة العقلية، وكذلك إجراء الفحوص المعملية للبول والدم والسائل النخاعي الشوكي، ووظائف الغدد الصماء، وعمل الأشعة السينية للرأس، وعمل رسم المخ لمعرفة أسباب الإعاقة العقلية، قبل وأثناء وبعد الولادة.

الانتقادات الموجهة للتشخيص الطبي

أ ـ يركز التشخيص الطبي على أسباب وأعراض الحالة ولكنه لا يحدد مستوى النمو العقلي لدى الطفل، ولا يستشرف مستقبله.

ب ـ ليس بالضرورة أن تقترن الإعاقة العقلية بالإعاقات البدنية، فليس كل المعاقين عقليا معاقون بدنيا، وقد تنتج الإعاقة العقلية في بعض الحالات عن الحرمان البيئي والثقافي الشديد.

٢ – التشخيص النفسي:

ويتم بواسطة أخصائي القياس النفسي، ويعتمد على قياس القدرة العقلية. وفيه يتم تحديد نسبة ذكاء الطفل، وحصيلته اللغوية، وسلوكه العام، ومدى قدرته على الاعتماد على نفسه. وذلك باستخدام مقاييس الذكاء مثل مقياس وكسلر، أو مقياس ستانفورد بينيه. ويمكن الحكم على فرد ما بأنه معاق عقليا إذا وجدت فيه كل أو بعض المظاهر التالية:

أ – انخفاض الذكاء لديه عن ٧٠ درجة على اختبار ستانفورد بينيه.

ب – تأخر نمو المهارات الحسية والحركية ومهارات الاتصال بالآخرين، ومهارات الاعتماد على النفس.

جـ – قصور في السلوك التكيفي، بمعنى انخفاض درجة كفاءة الفرد في الاستجابة للتوقعات الاجتماعية لمن هم في مثل سنه وخلفيته الثقافية، سواءً فيما يتعلق بالاستقلالية الشخصية أو المسؤولية الاجتماعية.

الانتقادات الموجهة للتشخيص النفسي:

يؤخذ على اختبارات الذكاء ما يلي:

١ـ اختبارات الذكاء تقيس الأداء العقلي ولا تقيس القدرات العقلية.

٢ـ اختبارات الذكاء تقيس فقط جزءا من الكفايات المرتبطة بالذكاء الإنساني.

٣ – قد يتأثر الأداء بعوامل القلق والدافعية والحالة الصحية والانفعالية للفرد

٣ – التشخيص الاجتماعي:

ويقوم به الأخصائي الاجتماعي، للتعرف على المعوقات الاجتماعية والتكيفية لدى الفرد المعاق عقليا. وفيه يتم جمع معلومات وافية عن الطفل وحالته، وحالة أسرته للتعرف على أسباب الإعاقة العقلية، وللتعرف على مدى قدرة الطفل على التوافق والتفاعل الاجتماعي. ويتم باستخدام مقياس السلوك التكيفي ومقياس النضج الاجتماعي.

الانتقادات الموجهة للتشخيص الاجتماعي

أ – سوء التكيف الاجتماعي عرض من أعراض الإعاقة العقلية، ولكنه لا يعتبر دليلا حاسما على إعاقة الفرد.

ب – التكيف الاجتماعي مسألة نسبية وتختلف من مجتمع لآخر.

جـ – ليس كل العاديين لديهم تكيف اجتماعي.

د – ليس بالضرورة أن يكون سوء التكيف الاجتماعي مؤشرا مرضيا كما في حالة مرض المجتمع وتوافقه على الباطل، فقد يكون الفرد سويا والمجتمع مريضا؛ وفي هذه الحالة يكون سوء التكيف الاجتماعي هو السواء.

٤ – التشخيص التربوي:

ويقوم به أخصائي التربية الخاصة، حيث يتم استخدم المهارات اللغوية والتحصيلية للتعرف على القدرة على التعلم لدى الفرد المعاق عقليا. ويلاحظ فيه التأخر الدراسي ونقص نسبة التحصيل الدراسي، والبطء في التعلم، وعدم النجاح في الدراسة.

الانتقادات الموجهة للتشخيص التربوي

١ ـ القصور في التحصيل الدراسي وحده ليس كافيا لتشخيص الإعاقة العقلية.

٢ ـ ليس بالضرورة أن يكون القصور في التحصيل الدراسي مرده إلى الإعاقة العقلية؛ بل قد يعزى إلى أسباب أخرى منها ظروف الطفل الصحية والنفسية والاجتماعية، وظروف البيئة المدرسية، وضعف كفاءة المعلمين.

٥ – التشخيص الفارق:

ويهدف إلى التفريق بين الإعاقة العقلية والمرض العقلي، والإعاقات الأخرى مثل التوحد، وصعوبات التعلم، والتأخر الدراسي، واضطراب الكلام، والصرع، والفصام، وغيرها. وفيه يتم التمييز بين الإعاقة العقلية ، واضطراب الكلام والصرع (أبو النصر، ٢٠٠٥: ١٣٥ – ١٣٦؛ خير الله، ٢٠١٤، ٢٠٢= ٢٠٦؛عبيد، ٢٠٠٧: ١١٧ـ ١١٨، مرسي، ١٩٩٩).